المناظرة والمراسلة

قد رأينا بعد الاختبار وجوب فتح هذا الباب فضاءً ترغيباً في المعارف وانهاضاً للهمم وتشحيذاً للاذهان . ولكنّ العهدة في ما يدرج فيه على اصحابه فنحن براء منه كله . ولا ندرج ما خرج عن موضوع المقتطف وراعي سعة الادراج وعدمه ما يأتي : (١) المناظر والنظير مشتقّان من اصل واحد فمناظرك نظيرك (٢) انما الغرض من المناظرة التوصل الى الحقائق . فاذا كان كاشف اغلاط غيره عظيماً كان المعترف باغلاطه اعظم (٣) خير الكلام ما قلّ ودلّ . فالمقالات الوافية مع الايجاز تستختار على المطوّلة

الحاجة من ارسال الانبياء

حضرة منشئ المقتطف الفاضلين

انّا نشكر لحضرة اخينا الفاضل احمد بك ذي الفقار اهتمامه بتوضيح ما طلبناهُ من تبيان الحاجة لارسال الرسل عليهم الصلاة والسلام واقدامه دون كثيرين من اهل العلم وقرّاء المقتطف على البحث في هذا المقام ثم نسأل حضرته ان يتفضّل بازالة بعض ما خطر لنا في رسالته حتى يقوم البرهان قاطعاً ويكون له الفضل فاتمام الجميل خيرٌ من ابتدائه

ذلك ان حضرته استند في جوابه على ثلاث قضايا يمكن تأليفها قياساً منطقياً يستنتج منها مطلوبه وهي

"الانسان قليل الادراك وكل قليل الادراك لا بد له من المرشد والمرشد يجب ان يجيء بما فوق العقل وليس كذلك الّا الرسل فالانسان محتاج للرسل"

وقبل ان نتكلم عن كل مقدمة على حدتها نقول

اننا نرى في ذلك الجواب شبه المصادرة وذلك لانهُ اخذ معنًى برهن عليه في مقدمات البرهان كما هو جلي عن البيان وكذلك نرى فيه انهُ لما احب ان يبين معنى كل مقدمة (وخصوصاً عند الكلام على ما يؤيد المقدمتين الاوليين) بيّن ذلك بما يؤخذ منهُ وجوب ارسالهم عليهم الصلاة والسلام مع ان ذلك لا يمشي الّا على مذهب القليل من المتكلمين وهم الذين بنوا اصولهم على قاعدة (الصلاح والاصلح) وجمهور المتكلمين وجميع الفلاسفة الالهيين ذهبوا الى انهُ لا يجب عليهِ تعالى شيء بل كل ما جرى من اوّل خلق الخلق من ايجاد ما ينفعهم ليس الّا بمحض الفضل والاحسان . وكذلك يمكن ان يقال ان جواب حضرته يعطي ما يأتي وهو

(كل ما وجدت قلة الادراك في العالم وجب وجود المرشد المطلوب)

ولا يمكن ان ينكر وجود قلة الادراك في بعض الامم الآن بتمامها وفي غالب البعض الآخر (وليس لنا كلام فيمن تكون قلة الادراك في اقلها فان الحكم للغالب) فكان يجب على هذا ان ارسال الرسل عليهم الصلاة والسلام لا ينقطع من العالم اصلاً . . . وهذا مناقٍ لختم الرسالة الذي اتفق عليه جميع الطوائف على ما هو مقرّر

هذا من الجهة العمومية اما من الجهة الخصوصية فيمكن أن نورد على كل مقدمة بعض ايرادات

المقدمة الاولى (الانسان قليل الادراك) نقول عليها ما المقصود من قلة الادراك هل ما يعم أمر التعيش والتدبير اي ان قليل الادراك في احتياجاته المعاشية ولوازمه الدينية او ما يخص احد هذين الامرين . ان اراد احدهما قلنا هل ذلك يعم جميع الامكنة وكل الازمنة ان قال نعم قلنا غير مسلم اذ لا يخلو زمان من ان يكون في بعض الامكنة اناس ليسوا على ما قال فانه ليس الغرض ان يكون الانسان ملكاً والاّ لما كان انساناً بل يكفيه ان يكون عالماً بمنافعه وطرق اجتلابها ومضاره وسبل درئها على قدر ما تستلزمه ضرورة بقائه في هذا العالم ليس الاّ . وان قال لا فقد سلّم ان القضية تصدق بوجود زمان فيه اناس ليسوا قليلي الادراك وهذا كافٍ لنقض المقدمة

المقدمة الثانية (كل قليل الادراك لا بد له من المرشد) يرد عليها ان الكلية ليست مسلمة فانه لا يحتمل ان يكون الانسان في اية حالة اقل ادراكاً من الحيوان ومن المعلوم ان الحكم يدور مع علة وجود او عدمها فيكون الحيوان على هذا اشد احتياجاً الى من يرشده وليس من قائل بهذا على الاطلاق فاذا بطلت كليتها فاما ان تفسد بالمرة واما ان تصير جزئية وعلى كلتا الحالتين سقطت الحجة

المقدمة الثالثة (والمرشد يجب ان يجيء بما فوق العقل) نقول عليها انها غير مسلمة اما اولاً فاذا لو كان المرشد على غير هذه الحالة ان قال انه لا يكون لارشاده التأثير الكافي في الغاية المطلوبة قلنا وهل اهتدى جميع الخلق بهدى الرسل عليهم الصلاة والسلام او انه لم يهتدِ بهم الاّ من وفقه الله جل وعزّ . نظن ان حضرته لا يمكنه ان يذهب الاّ الى الثاني كما اعترف به في نفس الجواب واجاب عنه بما يقوم حجة اقناعية لا بما ينهض برهاناً يقينياً تنتهي مقدماته الى حد البديهات . واما ثانياً فلان نفس الرسل عليهم الصلاة والسلام قد خاطبونا بما تصل اليه عقولنا وامرونا باستعمال مداركنا وجروا معنا في سنن الهدى على مجاري التمثيل والتشبيه بما تعودناه وبما

لا يخرج عن المعقول وكيف لا وان العقل هو مناط التكليف

هذا وليس فيما قلناهُ من المناقشة سبيل لانكار احد فانما هي المحاورات يعتمد فيها المناظرون على الزام الحجة بلوازم الاقوال . والقاعدة المجمع عليها انهُ لا يلزم من ابطال دليل بطلان المدعى فانهُ يمكن ان يقام على دعوى واحدة عدَّة براهين فاذا تطرَّق الاحتمال الى احدها تُرِك واقيم غيرهُ حتى ينتهي الى الدليل الصحيح الذي لا يتطرَّق اليهِ الاحتمال

القاهرة سليم رحمي

نظر في اجوبة المسائل النحوية

لدى مطالعتنا اجوبة المسائل النحوية رأينا فيها شيئًا من المغايرة لما اودعهُ الصرفيون في كتبهم . وكأن كاتبها الفاضل قد انبرى فيها للتخطئة كما يظهر من قولهِ ان فعيلاً "للمذكر بقيد كونهِ من صيغ المبالغة (وان لم يصب في التمثيل بقريض) " وقولهِ "والتمثيل في السؤال بقولهِ (بغضة او بغضة الناس ليس بجيد) ليس بجيد". فعن الاوَّل أُجيب انهُ غلط وقع في الطبع وقد نُبِّه اليهِ المقتطف بشقة ارسلت الى مديرهِ تؤذن اصلاحهُ[1] . وحقيقة السؤال هكذا وفعيل كعريض. وعن الثاني انَّا لما رأينا كتب اللغة تصرّح باسماء المصادر في ابوابها كما هو مشاهد في ظُلم وذكرى وعون وعشرة وعطاء وغيرها واما عن بغضة وبغض فلا نقول شيئًا لم نرَ مانعًا من كون الاولى نوعًا من بغض كما هو قياسهُ والثانية اسمًا لهُ لورود اسماء للافعال الثلاثية . ولما كان بغض الثلاثي المتعدّي لغة رديئة او عاميّة كما يقول القاموس وكان العلماء الاعلام يتحامون اللغات الرديئة والعامية فلا يصحُّ ان تكونا مصدرًا واسمًا لهُ لكثرة ورودها في كلامهم وتعيُّن كونها امَّا لبغض اللازم او لابغض الرباعي وليس كما قال حضرتهُ لما قدَّمنا . واذ كانت بغضة آتية على قياس المصدر النوعي ظنناها نوعًا لبغض اللازم وهو لا يعمل لقصورهِ . ولكن اذ رأيناها وبغضًا عاملين كما في الجملة التي اوردناها ارسلنا نسأل عنها لنقف على حقيقتها . الَّا انَّا رأينا حضرة المجاوب يقول ان بغاضة ايضًا اسم من ابغض او بغض الثلاثي المتعدّي فرابنا قولهُ هذا اذ هي المصدر الوحيد لبغض اللازم . فان كان حضرتهُ قد رآها عاملةً في قول احد المحققين فلِمَ لم يذكرها ذلك تكرُّمًا

اما مغايرتها لاقوال الصرفيين فظاهرة من قولهِ في الجواب الاوَّل ان صيغتي فعول وفعيل الخ لانهُ قد خالف بذلك ما جاء في كتاب العلَّامة ابن عقيل وجه ٢٩١ من ان فعلى جمع لوصف على فعيل بمعنى المفعول دال على هلاك او توجُّع كقتيل وقتلى وجريح وجرحى . وما جاء في

(١) قد أُرسلت لنا هذه الشقة والظاهر اننا سهونا عن طبعها

حاشية الشافية للعلّامة ابن الحاجب وجه ٤٦ ويقال امرأة غيور ونسوة غُيُر . وكان حق هذه الالفاظ على مقتضى قوله ان تلزم الافراد . والحال ان جمعها هذا الجمع لا ريب فيه . وانما الغاية التي لاجلها سألنا هذه الاسئلة ان الكتب الصرفية التي وصلت اليها يدنا لا تمنع جمع هاتين الصيغتين جمع المؤنث السالم كما تمنعه في جمع المذكّر السالم ولا تقول شيئًا عن تثنيتها . ولم نرَ لتثنيتها ورودًا في كتب العلماء التي طالعناها . وفضلاً عن ذلك قد رأينا في كتاب ترجمة احد علماء هذا العصر الزوايا اللحيت بلا تاء وفي كتب أخرى الحيوانات الولودة فرابنا هذا الخلاف

وقال ان صيغ المبالغة خمس الخ . والصرفيون يقولون انها اكثر من ذلك . وانما الغاية التي لاجلها سألنا عنها هي لان ابن عقيل يقول وجه ٢٧١ ولا تلحق التاء وصفًا على مفعال او على مفعيل او على مفعل . وعدا ذلك فالقاموس يفسّر هذه الصيغ تارةً للمذكر فقط كمحزان ومنحار ومضياف وطورًا للمؤنث ايضًا كمراح ومعطاء ومعطير وآونة يجوّز تانيثها كمفراءة وطورًا يوجبه كمعلمة . ولهذا بعثنا نسأل هل ما يفسرهُ القاموس للمذكّر يستعمل للمؤنث مطردًا على لفظهِ وهل ما يذكرهُ مؤنثًا بالتاء فقط يجوز تجريده منها المؤنث كما هو القياس او هو شذوذ

ومن قولهِ ان اضافة مشتقات الافعال اللازمة الى ما تتعدّى اليه بالحروف كثيرة قياسية ما لم يحصل لَبْس يستفاد انهُ يسوغ لنا ان نقول شغوق الناس اي عليهم اذ ليس ههنا لبس . فنسأل حضرتهُ هل يجوز ان يقال ذلك وهل ورد نظيرهُ في كتب العلماء . وقولهُ والمشهور في اضافة الصفة للموصوف انها سماعية وقاسها الكوفيون الخ يدلُّ على ان مذهب الكوفيين غير مقبول عند الجمهور وان هذه الاضافة سماعية عندهم ولكننا نرى العلماء يستعملونها كثيرًا في تآليفهم على اختلاف في افراد وجمع الصفة مع جمع الموصوف ولهذا طلبنا الوقوف على حقيقة استعمالها معهُ مجموعًا ومثنًى ممن فاقنا اطلاعًا على كتب اللغات والنحويين . فنرجو حضرتهُ ان يفيدنا ذلك تفصيلاً بامثلة من كتب اللغة واقوال العلماء . وعلى كلٍّ فشكر المفيد واجب

القدس الشريف

الحقيقة بنت البحث

الغرض من المناظرة التوصل الى الحقائق فليس من الانصاف ان يُرَدّ اعتراض الاّ بمنعهِ ولا يدفع عن قول الاّ بنقضهِ وان خاف بعض الشرقيين ان يعد انتقاد كلامهم انتقاصًا وتحقيرًا والتعقيب على اقوالهم كفرًا او تكفيرًا حتى كانهم يحسبون الاصابة وقفًا على بصائرهم ويخيل لهم ان

الهفوة تسقط قدر العالم وتجعل علمه كأن لم يكن شيئًا مذكورًا . وهم انما يظنون عجزًا ويضربون بينهم وبين طلب التنقيب عن دقائق العلم حجابًا مستورًا . فان النقص من لوازم الانسانية ولو لم يمط النقاب عن محجبات اسرار النقص ما كان الى الكمال سبيل

اقول هذا توطئة لما سأذكرهُ واعتب عليهِ من رسالة لحضرة البارع اللبيب ميخائيل افندي عبد الله أدرجت في الجزء الاخير من هذه المجلة ذكر فيها شيئًا عنّ لهُ "في النص عن مخترعي البديع واشهر كتبهِ" وهو غير صادر في ذلك الاّ عن اخلاص قصد ولا متوخٍ فيهِ الاّ ما المعت اليهِ من احقاق الحق الذي هو منتهى ارب العلماء الاعلام . والحقيقة كما قيل بنت البحث

ومحصّل ما في الرسالة انهُ فاتني في الكلام على مخترعي البديع واشهر كتبهِ ذكر "كتاب بلوغ الارب في علم الادب" الذي عني بتأليفهِ الفاضل النبيل والسيد الجليل المطران جرمانوس فرحات الشهير . وحسبي من الجواب عن هذه النقيصة ما ورد في الجزء الرابع (صفحة ٢٣٤) من الكلام على مخترعي انواع البديع وهو "انهُ لا وجه لاقتصار المصنفين على الانواع المذكورة في كتب الاوائل بل ما كان لهُ مجاز الى صروح تحسين الكلام فهو من علم البديع ويلقبهُ مستنبطهُ بما أحب ما فيهِ مناسبة لذلك النوع"

على انني لا انكر ان كتاب بلوغ الارب قد "اشتمل على كل ما ذكر" في كتب السلف "من انواع البديع وجناساتهِ تقريبًا" غير ان مؤلفهُ الفاضل ومن نحا نحوهُ طرحوا الاستنباط في زوايا الهجران ونسجوا عليهِ عناكب النسيان فسدلت على ذكر من لم يملكوا ناصية الاستخراج حجابًا ومن ينصف تلك المقالة يشهد اني لست من المرجفين والله من وراء الهداية

بيروت سليم نصر الله داغر

حل اللغز الوارد في الجزء السادس

ورد لنا حل هذا اللغز من كثيرين نظمًا ونثرًا وهم متفقون على انهُ في كلمة "دعد" ولكن ما منهم من وفّى الحل حقهُ فلم ندرج شيئًا رجاء ان يرد لنا حلٌ وافٍ

حل اللغز الوارد في الجزء السابع من هذه السنة

الغزتَ في اسمٍ يا اديب بذكرهِ نعتْ ساداتُ الكلام وعصرهِ
آباؤهُ الالباب ارباب البرا عة والفصاحة والبديع وزهرهِ
ابناؤهُ النبهاء ابناء النهى من قد سموا شأنًا برفعة قدرهِ
واذا بنسبتهِ طلبت زيادةً قال البراع انا وباح بسرّهِ

بيروت يوسف نقولا ساسين